العدالة

النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development
ARDD

الاحتياجات القانونية واحتياجات الحماية غير الملبّاة للاجئين الفلسطينيين الشباب

ARDD

حزيران/يونيو
2021

ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development

الاحتياجات القانونية واحتياجات الحماية غير الملبّاة للاجئين الفلسطينيين الشباب

حزيران/يونيو 2021

الملخص التنفيذي

تلتزم منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) بإعلاء أصوات الشباب الفلسطيني في المنطقة وتمكينهم من تحقيق التغيير الإيجابي في مجتمعاتهم. في إطار هذا الالتزام، تأتي هذه الدراسة بهدف استطلاع احتياجات المساعدة القانونية غير الملبّاة للاجئين الفلسطينيين الشباب الذين يعيشون في المخيمات في الأردن ولبنان وفلسطين (الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة). ويستند هذا التقرير إلى سلسلة من التقارير والموجزات التي أعدتها منظمة النهضة (أرض) حول اللاجئين الفلسطينيين الشباب والتي تُلقي الضوء على الوضع العام لأولئك اللاجئين من الشباب من قاطني المخيمات في الأردن والمنطقة، واحتياجاتهم وتطلعاتهم (منظمة النهضة (أرض)، 2020أ، 2020ب، 2020ج).

وكجزء من التزام منظمة النهضة (أرض) بالانخراط مع الشباب الفلسطيني وتمكينهم، يستند هذا التقرير إلى نموذج تجريبي مدته شهر واحد يهدف إلى تدريب ثلاثة باحثين شباب من المجتمعات الفلسطينية على البحث المتعلق بالعمل الاجتماعي. وتوزع الباحثون ثلاثتهم في أنحاء المنطقة؛ بواقع باحث في غزة، وباحثة في لبنان وآخرى في الأردن. هذا وقد شاركوا في جميع جوانب البحث بما فيها تصميم الاستبيانات، وجمع العينات والتحقق من صحة النتائج الصادرة عنها.

جرى إعداد الاستبيان الأساسي لهذه الدراسة بالتعاون مع الباحثين الشباب الثلاثة في مسعى إلى فهم التصورات الخاصة بالطلب والعرض على خدمات العون القانوني من وجهة نظر الشباب الفلسطيني في المنطقة. وشمل المستجيبون المستهدفون شباباً تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عاماً إلى جانب بالغين تزيد أعمارهم عن 33 عاماً للحصول على نظرة متعمقة بشأن دورة حياة الاحتياجات القانونية التي يمر بها الشباب الفلسطيني. واستطلع الاستبيان آراء المستجيبين حول الاحتياجات القانونية الأكثر إلحاحاً بالنسبة للشباب الفلسطيني ومدى توفّر الخدمات القانونية لتلبيتها. كما سأل الاستبيان المستجيبين عما إذا كانوا قد واجهوا بذاتهم تحديات في الوصول إلى خدمات المساعدة القانونية، وفي حال كان الأمر كذلك، فما هي تلك التحديات. هذا وقد أتاحت الأسئلة الديمغرافية إجراء تحليل لهذه القضايا بحيث يصّنف هذا التحليل وفقاً للجنس والعمر.

كما استند الاستبيان إلى فهم منظمة النهضة (أرض) للوصول إلى العدالة، وهو ما يتضمن جميع العناصر اللازمة لتمكين المواطنين والمقيمين من التماس الإنصاف لمظالمهم والمطالبة باحترام حقوقهم. وتعتمد منظمة النهضة (أرض)، في عملها، كما تعمل على تكييف العناصر الستة التي اقترحتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (لجنة سيداو) في تعليقها العام رقم 33 بشأن وصول المرأة إلى العدالة، وهي: إمكانية التقاضي، والتوفّر، وسهولة الوصول، والجودة، وتوفير سبل الانتصاف للضحايا ومساءلة نُظم العدالة (لجنة سيداو، 2015). ومن خلال تكييف هذه العناصر لفهم تصورات الشباب بشأن الوصول إلى العدالة، تناول الاستبيان قضايا التوفّر، والقدرة على تحمل التكاليف، وجودة الخدمات. كما سُئل المستجيبون عما إذا كانوا قد واجهوا شخصياً معيقات تحول دون الوصول إلى الخدمات.

ملخص النتائج

يشير **التوفّر**، في سياق هذا التقرير، إلى وجود الخدمات داخل المخيمات. وقد أشارت الأغلبية الساحقة من المستجيبين إلى الافتقار إلى المعرفة فيما يتعلق بتوفر الخدمات في مناطقهم بغض النظر عن العمر، أو الجنس، أو الموقع الجغرافي. وكذلك، أبرزت النتائج أن الشباب الفلسطيني الذين يعيش في المخيمات في المنطقة يواجه احتياجات قانونية لم يفلح المستوى الراهن من تقديم الخدمات في التصدي لها أو تلبيتها بالشكل الكافي. وكانت هذه الاحتياجات غير الملبّاة أكثر حدة على وجه الخصوص فيما يتعلق بحق العمل، وحق التعليم، وحق الصحة وحق حرية التنقل. وينطبق هذا الأخير في الغالب في لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي الأردن أيضاً بدرجة أقل. ولم يُعرب أي من المستجيبين عن رضاهم عن مستوى توفر الخدمات القانونية لتلك المسائل المتعلقة بالقانون المجتمعي والجنائي. ومن بين الفروقات الأكثر حدة بين الجنسين، كانت الاحتياجات الأُسرية هي الأكثر إلحاحاً بين الشابات، ما يدل على أن من شأن أيّ من معيقات الوصول إلى العدالة في المسائل المرتبطة بالأسرة التأثير على النساء بشكل متفاوت.

القدرة على تحمل التكاليف، وتشير إلى تكلفة الخدمات. وجدت هذه الدراسة أن التصورات بشأن تكلفة الخدمات القانونية تتغيّر بتقدم العمر، ما يعكس على الأرجح المسؤولية المالية المتزايدة التي يتحملها الشباب مع تقدمهم في السن واستقلاليتهم. وفيما يتعلق بالتكاليف، فقد جرت الإشارة إلى التكاليف المباشرة بشكل متكرر بقدر الإشارة إلى تلك التكاليف غير المباشرة. ورأى المستجيبون الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً أن من المرجح ارتفاع كلفة الخدمات المرتبطة بالجوانب التالية: المطالبات المالية، والوثائق العامة وتوثيق اللاجئين، وجرائم أمن الدولة، والتمثيل السياسي، وحرية التنقل، والخدمات البلدية، والميراث، والإيجارات والممتلكات، والعمل والتوظيف.

جودة الخدمات، وترتبط بشعور الشباب حيال مدى مساعدة الخدمات المتاحة لهم بشكل كافٍ في تلبية احتياجاتهم القانونية. أما الجوانب التي أشار إليها المستجيبون بصفة عامة على أنها غير فعالة فكانت تلك المتعلقة بالسكن، والعمل والتوظيف، والصحة، والتعليم، والميراث والتمثيل السياسي.

التوصيات

التوصية الأولى: خدمات المساعدة القانونية

يُعد توفير خدمات العون القانوني جزءاً أساسياً من تحسين إمكانية الوصول. وينبغي على المجتمع المدني أن يستمر في تقديم خدمات المساعدة القانونية الأساسية في المنطقة وتوسيعها إن أمكن. كما يجب أن يراعي تقديم الخدمات هذا الفوارق بين الجنسين، مع ضمان عدم إهمال المسائل التي تؤثر على المرأة في الغالب، كتلك القضايا القانونية المرتبطة بالأُسرة، إذ سيكون لها تأثير متفاوت إلى حد كبير على النساء.

التوصية الثانية: التثقيف القانوني والتمكين

حتى يتمكّن الشباب من الوصول إلى خدمات المساعدة القانونية، فعليهم أولاً أن يكونوا على دراية بوجود مثل هذه الخدمات. وهذا يعتمد بدوره على قدرة أفراد المجتمع على تحديد احتياجاتهم وتصنيفها كـ«قانونية». لذا، ثمة حاجة لبذل جهود تثقيفية لتحسين الوعي القانوني بين الشباب. وتوصي منظمة النهضة (أرض) بتزويد الشباب بالمهارات المتخصصة من أجل تسهيل حالات الإحالة من مجتمعاتهم إلى مقدمي الخدمات، والتي تشمل تدريب الشباب على التفكير النقدي، ومهارات التنظيم والاتصالات، بالإضافة إلى إشراكهم في الحوار بشأن القضايا القانونية التي يواجهها الشباب في مجتمعاتهم. ونظراً لأن الاحتياجات القانونية لا تتواجد بمعزل عن غيرها بل كجزء من شبكة أكبر من الاحتياجات المتشابكة، يكون إشراك هؤلاء الشباب للتفكير، بصورة شمولية، بكيفية تحديد الاحتياجات القانونية ضمن السياقات الاجتماعية والاقتصادية الأكبر. وكجزء من هذا الأمر، سيتم تدريب الشباب على تحديد المخاطر ونقاط الضعف في المجتمع بهدف التعرف على القضايا القانونية، أو النفسية أو تلك المتعلقة بالحماية الاجتماعية، ولإحالة أفراد المجتمع إلى منظمة النهضة (أرض) أو مقدمي الخدمات الآخرين حسبما يكون الأمر مناسباً.

التوصية الثالثة: استمرار شمول الشباب الفلسطيني

يُعد الشباب ممن أجرت منظمة النهضة (أرض) مقابلات معهم، واستطلعت آراءهم في الدراسة وعملت معهم في تعاونٍ مشترك، مصدراً للموهبة العظيمة والطاقة والإمكانيات، إلا أنهم غالباً ما يواجهون معيقات تحول دون شمولهم في العمليات القانونية، والاجتماعية، والسياسية (منظمة النهضة (أرض)، 2020أ). وتدعو منظمة النهضة (أرض) إلى المزيد من الشمول والتمثيل للشباب الفلسطيني في جميع العمليات التي تؤثر عليهم، وهو ما يشمل اتباع نهج موجه نحو الشباب من حيث البحث وجمع البيانات (منظمة النهضة (أرض)، 2020ج). ويجب على مقدمي الخدمات الاستمرار في إشراك الشباب في البحث وتصميم المشاريع وتنفيذها، كما جرى في هذه الدراسة. فمن خلال إجراء أبحاث حول الاحتياجات القانونية للشباب الفلسطيني، وبإشراك الفلسطينيين الشباب مباشرة في إعداد هذه الدراسة وتنفيذها، سعت منظمة النهضة (أرض) إلى الوفاء بالتزامنا بإعلاء أصوات الشباب الفلسطيني في المنطقة، إذ يمكن تحقيق التغيير الحقيقي عبر اتباع نهج شمولي وتشاركي.

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي	**2**
قائمة الأشكال	**5**
1. المقدمة	**6**
الوصول إلى العدالة	6
ملاحظة حول جمع البيانات	6
المحدِّدات	8
2. الاحتياجات القانونية: كما أفاد اللاجئون الفلسطينيون الشباب	**9**
تعريف الشباب	9
الاحتياجات القانونية حسب العمر	9
العمل والتعليم والجريمة	11
التحديات المرتبطة بالعمر في الوصول إلى الخدمات	12
الاحتياجات القانونية حسب بلد الإقامة	13
الاحتياجات القانونية حسب النوع الاجتماعي	15
3. خدمات المساعدة القانونية: وجهة نظر من جانب الطلب عليها	**16**
التوفّر: الاحتياجات غير الملبّاة	16
الجودة والقدرة على تحمل التكاليف	18
المضي قُدماً	20
التوصية الأولى: تقديم خدمات المساعدة القانونية	20
التوصية الثانية: التثقيف القانوني والتمكين	20
التوصية الثالثة: إدماج الشباب الفلسطيني	20
المراجع	**21**

قائمة الأشكال

الشكل 1 العمر وبلد الإقامة	7
الشكل 2 توزيع الأعمار	7
الشكل 3 التوزيع حسب العمر والنوع الاجتماعي	8
الشكل 4 الاحتياجات القانونية حسب الفئة العمرية	10
الشكل 5 الاحتياجات القانونية والعمر	11
الشكل 6 المشاكل التي يواجهها الشباب فيما يتعلق بالعمل	11
الشكل 7 الاحتياجات القانونية حسب بلد الإقامة	14
الشكل 8 الاحتياجات القانونية: العمل والتعليم حسب الفئة العمرية والموقع الجغرافي	14
الشكل 9 الاحتياجات القانونية حسب النوع الاجتماعي	15
الشكل 10 المسائل الأسرية التي يواجهها الذكر والأنثى	16
الشكل 11 الاحتياجات القانونية مقابل التوفر المتصور للخدمات	17
الشكل 12 مستوى الرضا فيما يتعلق بجودة خدمات المساعدة القانونية لكل فئة	18
الشكل 13 مستوى الرضا فيما يتعلق بالقدرة على تحمل تكاليف خدمات المساعدة القانونية لكل فئة	19

1. المقدمة

يواجه الشباب في الأردن طيفاً واسعاً من الاحتياجات القانونية غير الملبّاة، إذ تضاعف في العامين الماضيين عدد قضايا السرقة الواردة إلى فريق المساعدة القانونية في منظمة النهضة (أرض)، كما يزداد عدد الأحداث المتورطين في مسائل قانونية متعلقة بالمخدرات سنوياً. وقد تلقى الفريق عدداً ضخماً من طلبات المساعدة من أُسر وقع أطفالها ضحية للجرائم الإلكترونية، كما ازدادت عمالة الأطفال نظراً للتدهور الاقتصادي المرتبط بجائحة كوفيد19-. وتضمنت الحالات التي قدمت لها منظمة النهضة (أرض) الخدمات القانونية فيما يتصل بحقوق الأطفال في العمل، خلال عام 2020 وحتى نهاية شهر آذار/مارس 2021، 76 استشارة قانونية تخص حقوق الأطفال في العمل (الأجور غير المدفوعة والتعويض عن إصابات العمل)، و49 قضية وساطة قانونية لحل الخلافات بين صاحب العمل وذوي الطفل من أجل استعادة حقوق هذا الأخير. وما هذه إلا بعض أمثلةٍ على القضايا القانونية العديدة التي ساعدت فيها منظمة النهضة (أرض) في السنوات الماضية، ما يُبرز الحاجة إلى زيادة خدمات العون القانوني والجهود المبتكرة أيضاً لتلبية الاحتياجات القانونية المتزايدة، لاسيّما بين الشباب. ويقدم هذا التقرير رؤى متعمقة بشأن الاحتياجات القانونية للشباب من منظور الشباب الفلسطيني أنفسهم، وبالرغم من ذلك، فثمة حاجة لإجراء المزيد من الأبحاث النوعية والكمية للتحقق من صحة النتائج.

الوصول إلى العدالة

يعتبر الوصول إلى العدالة ركيزة أساسية لحكم القانون وهو أمر ضروري للتوصل إلى مجتمعات ديمقراطية قوية. وكتعريف عملي، فإن الوصول إلى العدالة «يتضمن كافة العناصر اللازمة لتمكين المواطنين من التماس إنصاف مظالمهم والمطالبة باحترام حقوقهم» (هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمجلس الأوروبي، 2015). وتعتمد منظمة النهضة (أرض)، في عملها، كما تعمل على تكييف العناصر الستة التي اقترحتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (لجنة سيداو) في تعليقها العام رقم 33 بشأن وصول المرأة إلى العدالة، وهي: إمكانية التقاضي، والتوفّر، وسهولة الوصول، والجودة، وتوفير سبل الانتصاف للضحايا ومساءلة نُظم العدالة (لجنة سيداو، 2015). وعبر تكييف هذه العناصر لفهم تصورات الشباب بشأن الوصول إلى العدالة، تطرق الاستبيان إلى استكشاف قضايا التوفّر، والقدرة على تحمل التكاليف، وجودة الخدمات. كما سُئل المستجيبون عن ما إذا كانوا قد واجهوا شخصياً معيقات الوصول إلى الخدمات. ويتطرق هذا التقرير إلى الاحتياجات والتحديات القانونية التي يواجهها الشباب في الوصول إلى الخدمات القانونية من خلال تصورات الشباب الفلسطيني الذين يعيشون في المخيمات. ويعني هذا التركيز على جانب الطلب على هذه الخدمات أن هذا التقرير لا يقدم تقييماً لجانب العرض المتعلق بها، كما ولا يمثل دراسة عن البيئة التمكينية الملائمة، وهي أمور قد جرى التطرق إليها بالفعل في مكان آخر. (منظمة النهضة (أرض)، 2020أ)

ملاحظة حول جمع البيانات

اتبعت منظمة النهضة (أرض) نهجاً تشاركياً في تصميم هذه الدراسة وتنفيذها. ولهذه الغاية، تعاون باحثو المنظمة مع ثلاثة باحثين ميدانيين من الشباب في لبنان، والأردن، وغزة ممن شاركوا في تصميم هذه الدراسة منذ بدايتها. وعند الانتهاء من إعداد الاستبيان، قام الباحثون الميدانيون الثلاثة بتوزيعه عبر منصة KoBo بين شبكاتهم من اللاجئين الشباب. كما قدم الباحثون الميدانيون دعماً إضافياً من خلال المساهمة بالرؤى القيّمة والتوضيحات طيلة فترة تنفيذ الدراسة.

وقد شمل المسح الاستطلاعي النهائي 226 مستجيباً على النحو التالي: 123 في الأردن، و65 في فلسطين، و38 في لبنان (الشكل 1). وغطى التوزيع العمري نطاقاً من الأعمار، مع بعض التفاوت بين الفئات العمرية الأعلى والأدنى، حيث بلغت أعمار 26% من المستجيبين 33 عاماً فأكثر، بينما تراوحت أعمار 8% منهم بين 15 و18 عاماً (الشكل 2). وبالنسبة لتوزيع النوع الاجتماعي، شملت العينة 147 ذكراً و79 أنثى، ما يعني كون 35% من المستجيبين من النساء.

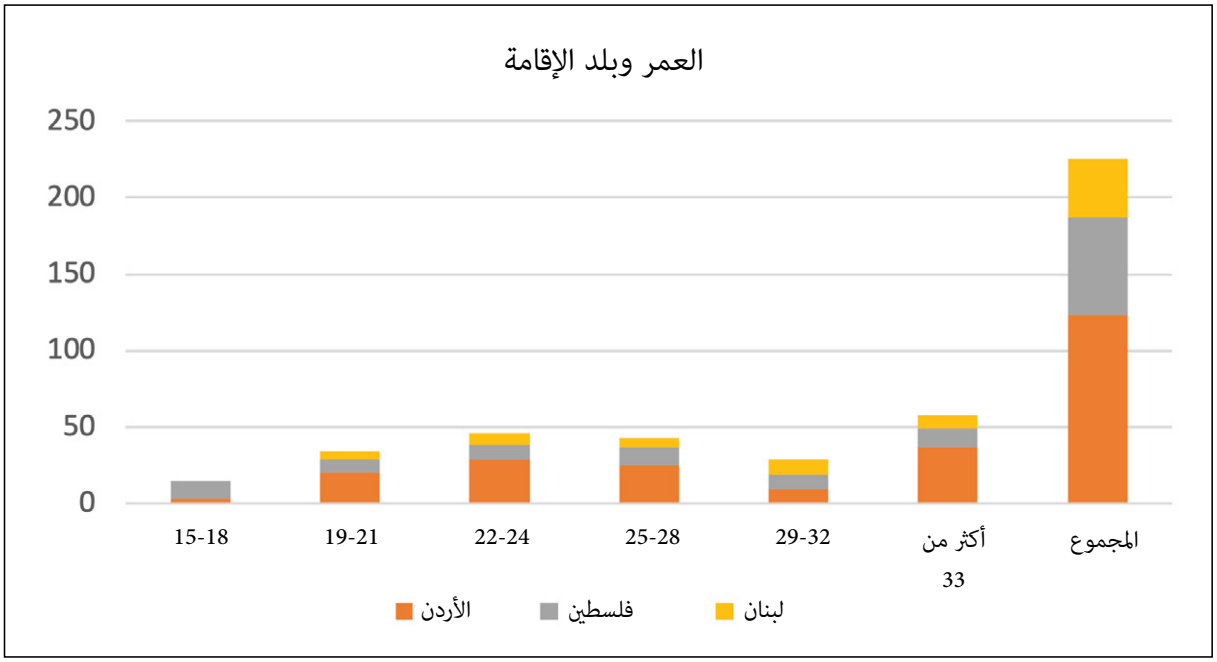

الشكل 1 العمر وبلد الإقامة

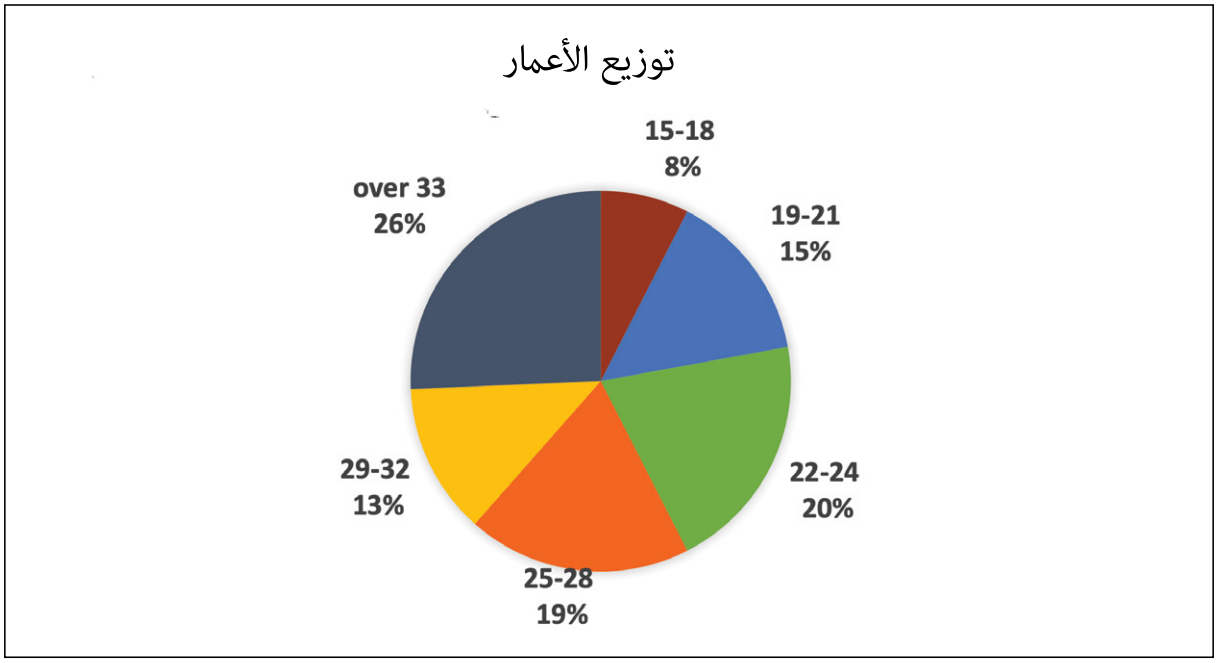

الشكل 2 توزيع الأعمار

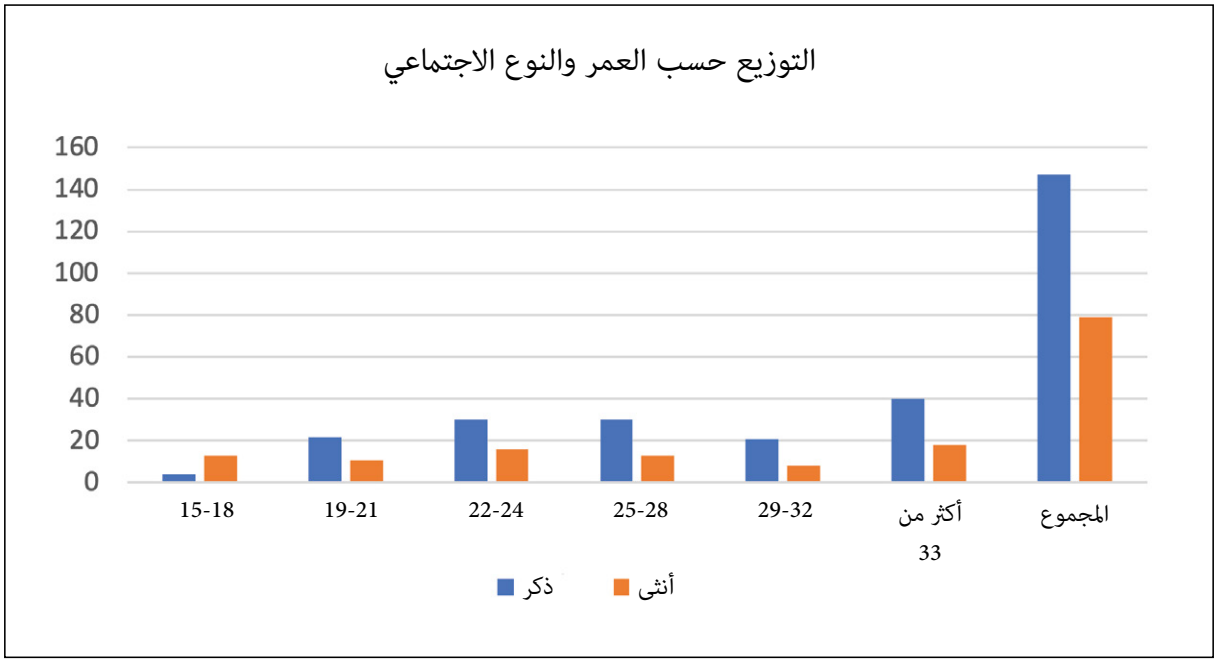

الشكل 3 التوزيع حسب العمر والنوع الاجتماعي

المحدِّدات

تُعد هذه دراسة استطلاعية باستخدام عينة صغيرة نسبياً، إذ بلغت نسبة النساء في العينة 35% فقط ما يعني وجود اختلال ملحوظ في التوازن بين الجنسين فيها (الشكل 3). وإجمالاً، شكّل الشباب الذين تقل أعمارهم عن 29 عاماً أكثر من نصف (53%) من العينة. وعلاوة على ذلك، شكّل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً ما نسبته 42% من العينة؛ وهي نسبة أعلى من التوزيع الديمغرافي المنسوب لهذه الفئة العمرية والمقدّر بنسبة 30% (الشكل 2). وكما يظهر في الشكل 1، فقد مالت العينة أيضاً تجاه الأردن؛ إذ إن معدل الاستجابة الأعلى قد صدر منها. كما كانت هناك عينة صغيرة جداً من الفئة العمرية التي تتراوح بين 15 و18 عاماً (مع عدم وجود أي مستجيبين من تلك الفئة العمرية من لبنان). وأخيراً، كان معدل الاستجابة في لبنان هو الأدنى بـ38 مشاركاً فقط، ما يعني وجود حاجة إلى جمع المزيد من المعلومات للتحقق من صحة النتائج المتصلة بلبنان على وجه الخصوص. ومع أخذ هذه المحددات بعين الاعتبار، فما تزال العينة تقدم بعض الإشارات المثيرة للاهتمام حول تصورات مختلف الفئات للاحتياجات القانونية المختلفة والأولوية الممنوحة لها من قبلهم.

2. الاحتياجات القانونية: كما أفاد اللاجئون الفلسطينيون الشباب

باختصار:

- يصبح السكن والعمل من الأولويات المتزايدة للشباب مع انتقالهم إلى مرحلة البلوغ، وفي المقابل تقل أولوية التعليم بالنسبة لهم
- كانت حرية التنقل شاغلاً أساسياً للشباب، لاسيّما أولئك الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان، وفي الأردن بدرجة أقل
- فيما يتعلق بمسائل العمل والتوظيف، فمن المرجح أن يكون الشباب قد واجهوا مسائل ترتبط بدفع الرواتب على وجه الخصوص
- تمثّل التحدي الأكبر في الوصول إلى الخدمات والذي حدده المستجيبون في الافتقار إلى المعرفة بمقدمي الخدمات القانونية
- جرى أيضاً تحديد تحديات أخرى، وإن كانت بمعدلات أدنى، من شأنها إبراز العوامل المختلفة التي تؤثر على الوصول إلى العدالة

تعريف الشباب

لأغراض إحصائية، تُعرّف الأمم المتحدة الشباب على أنه المرحلة التي تتراوح بين 15 و24 من العمر. ومع ذلك، تعتبر بعض وكالات الأمم المتحدة أن مرحلة الشباب تستمر حتى عمر الثانية والثلاثين (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية). وليس معنى «الشباب» بالثابت، بل يخضع للحقائق الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والديمغرافية للسياقات المختلفة. فعلى سبيل المثال، تُعرّف الإستراتيجية الوطنية الأردنية للشباب (للأعوام 2019-2025) الشباب على أنه المرحلة التي تمتد من 12 إلى 30 من العمر (وزارة الشباب، 2019). ولهذا السبب، وللمساعدة في بناء نظرة قائمة على دورة حياة الاحتياجات القانونية للشباب، فقد جرى تضمين نطاق واسع من الفئات العمرية في هذه الدراسة.

الاحتياجات القانونية حسب العمر

يتسم الانتقال إلى مرحلة البلوغ بتطور الاحتياجات القانونية، إذ تبدأ أولوية التعليم بالتراجع أمام مساور القلق بشأن العمل والسكن. ويوضح هذا القسم هذا الأمر، فعلى سبيل المثال، بينما لم يُبدِ الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و18 عاماً اهتماماً بالمسائل المتعلقة بالسكن، أعرب أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و21 عاماً عن اهتمامهم بالاحتياجات القانونية الخاصة به. ولم تحظ هذه الحاجة بالأولوية من بين أعلى خمسة احتياجات قانونية للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 22 و28 عاماً، في حين جاءت في المرتبة الخامسة بالنسبة للمشاركين الذين تبلغ أعمارهم الثالثة والثلاثين فأكثر.

وقد ارتبطت أهم احتياجات المساعدة القانونية التي حددها الشباب (بالترتيب) بما يلي: العمل، والتعليم، والصحة، وحرية التنقل، والمخيمات والخدمات البلدية، والسكن، والتمثيل السياسي، وتوثيق اللاجئين والمسائل المتعلقة بالإيجار/الملكية. وكما هو موضح في الشكل 5، فإن هذه الأولويات متسقة نسبياً عبر مختلف الفئات العمرية: إذ لا تتقاطع معظم الخطوط وإنما تسير في حركات متوازية. لكن الاستثناء الرئيسي يكمن في الفئتين العمريتين ما بين 18-15 عاماً و21-19 عاماً، إذ كان التعليم، لا العمل، هو الأولوية الرئيسية بالنسبة لهما.

وتحتل حرية التنقل الأولوية الثانية بعد العمل بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 22 و28 عاماً. وقد تشير هاتان الأولويتان اللتان تحتلان الصدارة إلى احتياجاتهم الملحة للعثور على عمل لائق داخل أراضيهم أو خارجها. ويجدر بالذكر

أن حرية التنقل قد شكلت مصدر قلق خاص بالنسبة للمستجيبين من لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة أكثر من أولئك الذين يعيشون في الأردن. فعلى سبيل المثال، أشار 80% من المستجيبين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و21 عاماً في لبنان إلى حرية التنقل على أنها أولوية بالنسبة لهم، في حين أشار 40% فقط من المستجيبين في الفئة العمرية ذاتها في الأردن إلى الأمر نفسه.

ووُجدت علاقة عكسية إلى حد ما بين العمل كأولوية والتعليم كأولوية أخرى عبر الفئات العمرية المختلفة. فعندما يبلغ الشباب سن الرشد، وذلك ضمن الفئة العمرية التي تتراوح بين 19 و21 عاماً، فإن كلاً من العمل والتعليم يُمنحان أولوية مماثلة تقريباً. وبالرغم من ذلك، تراجعت الأولوية النسبية التي تُعطى للتعليم في الفئات العمرية الأعلى مع زيادة تلك الممنوحة للعمل. وبدأت أولوية التعليم بالارتفاع مجدداً للفئة العمرية من 33 عاماً فما فوق. ويؤكد هذا على الحاجة إلى تمكين الشباب من إدارة المسائل المرتبطة بالعمل إذ تصبح هذه الأمور ذات أهمية أكبر في حياتهم.

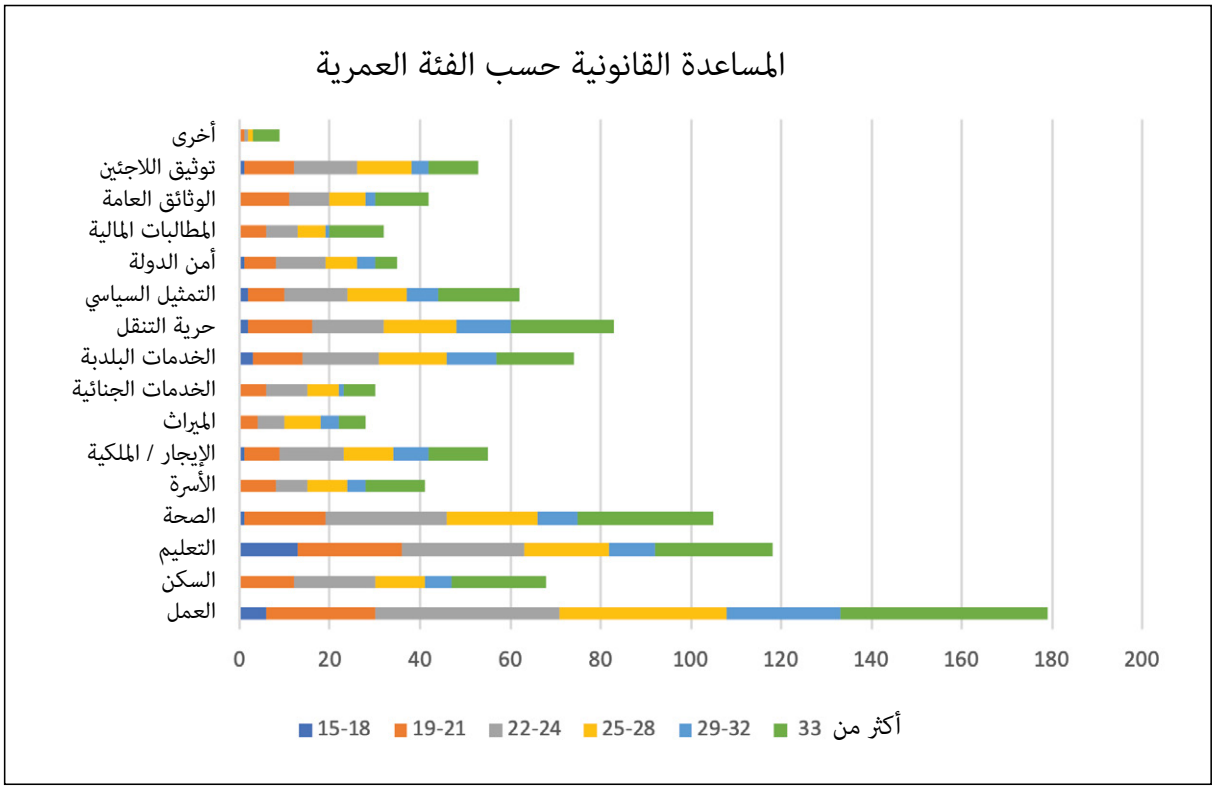

الشكل 4 الاحتياجات القانونية حسب الفئة العمرية

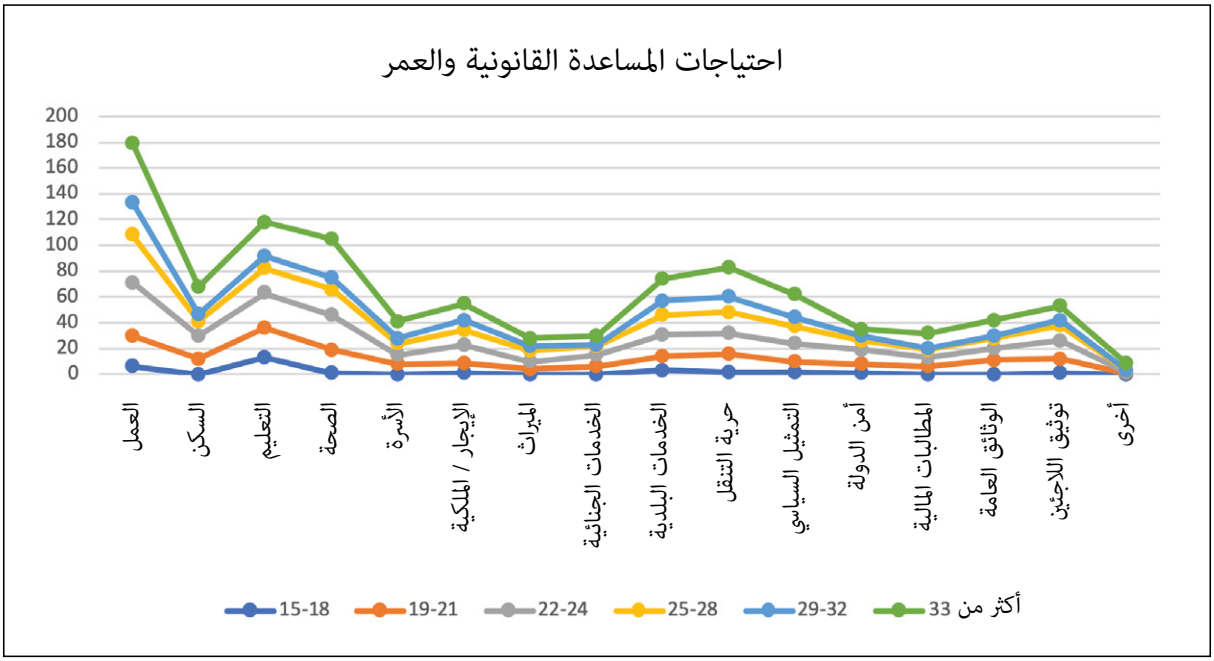

الشكل 5 الاحتياجات القانونية والعمر

العمل والتعليم والجريمة

عندما سُئل المستجيبون عن بعض التفاصيل المتعلقة بمسائل الاحتياجات القانونية التي واجهوها في مجالات العمل، والتعليم، والقانون الجنائي، ظهرت بعض الأنماط المرتبطة بالعمر، كما هو موضح أدناه.

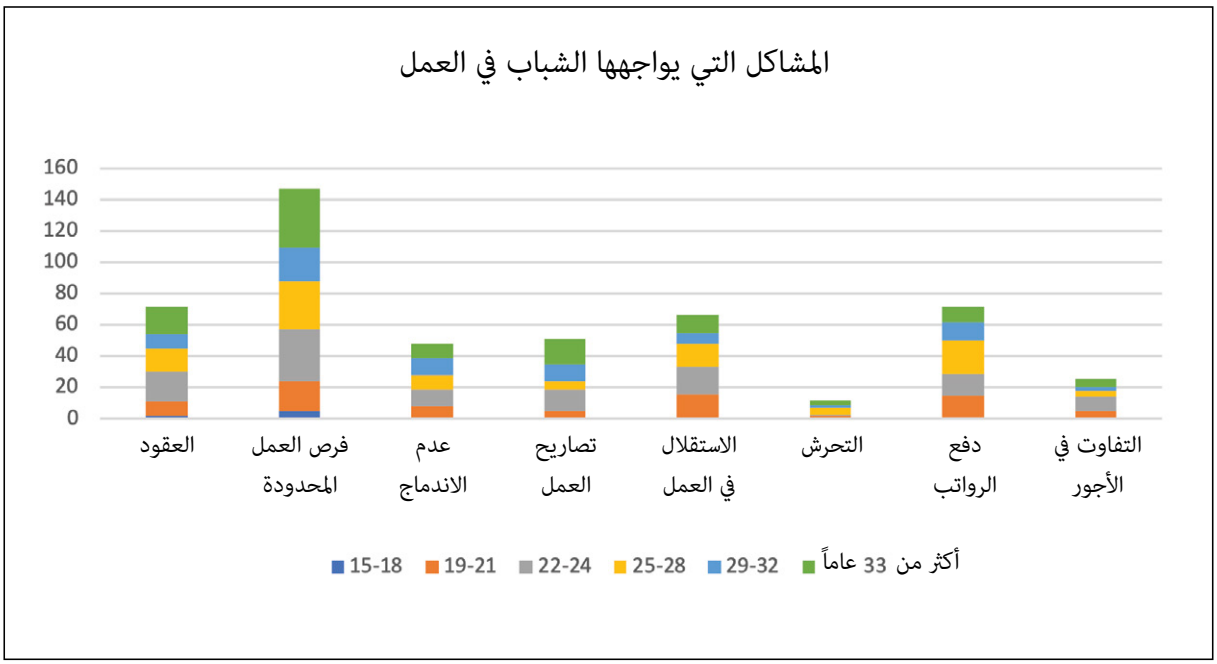

الشكل 6 المشاكل التي يواجهها الشباب فيما يتعلق بالعمل

كانت **مشاكل تقييد فرص العمل، ودفع الرواتب والاستغلال في العمل** من أكثر المسائل القانونية التي أفاد المستجيبون بمعاناتهم منها، إلا أنهم لم يشيروا إلى التحرش كمشكلة أساسية: إذ أتى على ذكره 5 مستجيبات و7 مستجيبون فقط. وقد وجدت دراسة سابقة أجرتها منظمة النهضة (أرض) أن التحرش الجنسي كان أحد التحديات الرئيسية التي تواجه النساء في مكان العمل (منظمة النهضة (أرض)، 2018ب). ونظراً لطبيعة التحرش الحساسة، والعوائق التي تحول دون الإبلاغ عنه والمتعلقة بوصمة العار المرتبطة به، فثمة احتمال أن تكون هذه الإفادات ناقصة.

وفيما يتعلق بالتعليم، شكلت **الرسوم الجامعية وقلة المنح الدراسية** المشاكل الرئيسية المشار إليها، لاسيّما بين الفئات العمرية من 19 إلى 24 عاماً ومن ثم البالغين الأكبر سناً (33 عاماً فأكثر)، وهو ما يقابل الفئات العمرية ذاتها التي أفادت أن الوصول إلى التعليم أولوية بالنسبة لها.

ويعتبر **التوقيف الإداري والسرقة والجرائم الإلكترونية** من أكبر المشاكل التي يعاني منها الشباب الفلسطيني الذين يعيشون في المخيمات بشكل عام، على الرغم من أن المستجيبين الذين تتراوح أعمارهم بين 15و18 عاماً لم يذكروا أية مشاكل جنائية. ويعود السبب في هذا على الأرجح إلى صغر حجم العينة.

التحديات المرتبطة بالعمر في الوصول إلى الخدمات

كان الافتقار إلى المعرفة بمقدمي الخدمات القانونية وتكلفة الوصول إلى الخدمات من أكثر التحديات المشار إليها فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمات القانونية. من المثير للاهتمام أن الفئة العمرية من 22 إلى 24 عاماً كانت الفئة الوحيدة التي أفادت أن المعرفة بالخدمات القانونية المتاحة هي ذات أولوية متوسطة؛ في حين أكد المشاركون من جميع الفئات العمرية الأخرى على افتقارهم للمعرفة في هذا الصدد.

ويبدو أن التصور المتعلق بتكلفة الخدمات القانونية يتطور مع التقدم بالسن؛ إذ كان هذا التحدي من بين الأقل أهمية بالنسبة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و21 عاماً، وأعطاه الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 22 و24 عاماً مستوى متوسطاً من الأهمية، بينما جاء في المرتبة الثانية من الأهمية بالنسبة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و28 عاماً، وعلاوة على ذلك، اعتبره المشاركون الذين يبلغون من العمر 33 عاماً فما فوق التحدي الأصعب إلى جانب الافتقار إلى المعرفة بالخدمات المتاحة. وربما يعكس هذا الانتقال من مرحلة الطفولة إلى سن الرشد حيث يصبح الأفراد أكثر استقلالاً ومسؤولية من الناحية المالية.

وكان إخفاق المجتمع المدني ونقص الدعم المجتمعي من التحديات الرئيسية الأخرى التي يواجهها الشباب في الوصول إلى الخدمات القانونية. وفي حين أشار القليل من المستجيبين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و21 عاماً إلى إخفاق المجتمع المدني، فقد اعتبره الشباب الأكبر سناً من التحديات الأكثر إلحاحاً. ومع ذلك، يمكن القول أن الافتقار إلى المعرفة ونقص الدعم المجتمعي هما نتاج إخفاق المجتمع المدني إذ غالباً ما يكون هو المسؤول عن التعامل مع هذه المسائل.

الاحتياجات القانونية حسب بلد الإقامة

باختصار

- ارتبطت الاحتياجات القانونية الأكثر إلحاحاً في أنحاء المنطقة بشكل متسق بـ: العمل، والتعليم، والصحة، وحرية التنقل، والخدمات البلدية، والسكن، والتمثيل السياسي والتوثيق
- كان العمل المسألة الأكثر إلحاحاً من بين هذه الاحتياجات في جميع المواقع
- توجد تفاوتات إقليمية ملحوظة بين أنواع المعيقات التي تحول دون الحصول على الحق في العمل
- في لبنان، شكلت العوائق التي تحول دون الاندماج الاجتماعي والجغرافي والاقتصادي في المجتمع اللبناني المشكلة الرئيسية المرتبطة بالتوظيف
- في الأردن، أشار بعض المستجيبين إلى منعهم من العمل في قطاعات معينة والتعرض للتمييز في مكان العمل ما أدى إلى ظروف عمل سيئة
- في فلسطين، ارتبطت معظم المعيقات التي تحول دون الوصول إلى الحق في العمل بتدهور الوضع الاقتصادي، وارتفاع مستوى البطالة، وانعدام فرص العمل

وتوجد اختلافات إقليمية فيما يتعلق بالاحتياجات القانونية الأكثر إلحاحاً، إلا أن تلك الاحتياجات تتداخل أيضاً في جميع أنحاء المنطقة، بحيث شملت الحقوق المتعلقة بـ: العمل، والتعليم، والصحة، وحرية التنقل، والخدمات البلدية، والسكن، والتمثيل السياسي، والتوثيق. وكان العمل هو الاحتياج الأكثر إلحاحاً من بين تلك الاحتياجات في جميع المواقع (الشكل 7). وعندما طُلب من المستجيبين الاستفاضة في القضايا القانونية التي يواجهونها، فقد قدموا المزيد من الملاحظات النوعية كما يلي:

في لبنان، ارتبطت احتياجات الشباب القانونية بشكل مباشر بالعمل والاندماج الاجتماعي، إذ أشار العديد من الشباب إلى الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي بوصفه تحدياً رئيسياً. وقد شملت مطالبهم الرئيسية الحق في التملك، والشمول في نظام الضمان الاجتماعي والعمل في المهن المغلقة في الوقت الراهن أمام الفلسطينيين مثل الطب والهندسة والقانون وغيرها. كما طالبوا بتكثيف الجهود للسماح لهم بالعمل في العديد من المهن التي تمنعهم النقابات اللبنانية من ممارستها. ويرتبط هذا التهميش متعدد الأوجه ارتباطاً وثيقاً بالتهميش الجغرافي الذي يعاني منه اللاجئون، حيث تكون المخيمات بعيدة عن المدن، يشعر اللاجئون بأنهم «غرباء» على حد تعبير أحد المستجيبين بالرغم من أنهم يعيشون على الأراضي اللبنانية منذ عقود.

في الأردن، عانى اللاجئون من الاستبعاد من قطاعات عمل معينة -لا مناطق جغرافية- مع إشارة المستجيبين إلى فرص العمل وضمان بيئة عمل منصفة باعتبارها تحديات رئيسية. وتحدث كثيرون عن الافتقار إلى فرص العمل للاجئين والوصول غير المتكافئ إلى الفرص القليلة المتاحة، لاسيّما في القطاع الحكومي. وأعرب بعض اللاجئين عن شعورهم بالاستبعاد من المؤسسات الكبيرة في الأردن مثل الجيش، والمطارات والمؤسسات الحكومية بشكل عام. وشدّد البعض على وجود العنصرية في مكان العمل والتمييز بين الأردنيين واللاجئين الفلسطينيين الذين يستغل أصحاب العمل حاجتهم له لإجبارهم على العمل لساعات أطول بأجر أقل. وأشار آخرون إلى قصر مدة عقود العمل من أجل تعظيم فرص العمل للمواطنين الأردنيين، في حين يواجه بعض المستجيبين تحديات في الحصول على تصاريح العمل. كما اقترح قليل منهم إصدار قانون لخلق فرص العمل للشباب في المخيمات.

في فلسطين، ارتبطت معظم التحديات بتدهور الوضع الاقتصادي، وارتفاع البطالة وانعدام فرص العمل. اقترح المستجيبون ضرورة إصلاح التشريعات والسياسات لخلق فرص العمل، ومنع استغلال العمال وضمان الحد الأدنى من الأجور العادلة. كما أكد العديد من اللاجئين أن الحصار الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني هما العاملان الرئيسيان اللذان يقفان عقبة أمام تحسين الوضع الاقتصادي وخلق فرص العمل.

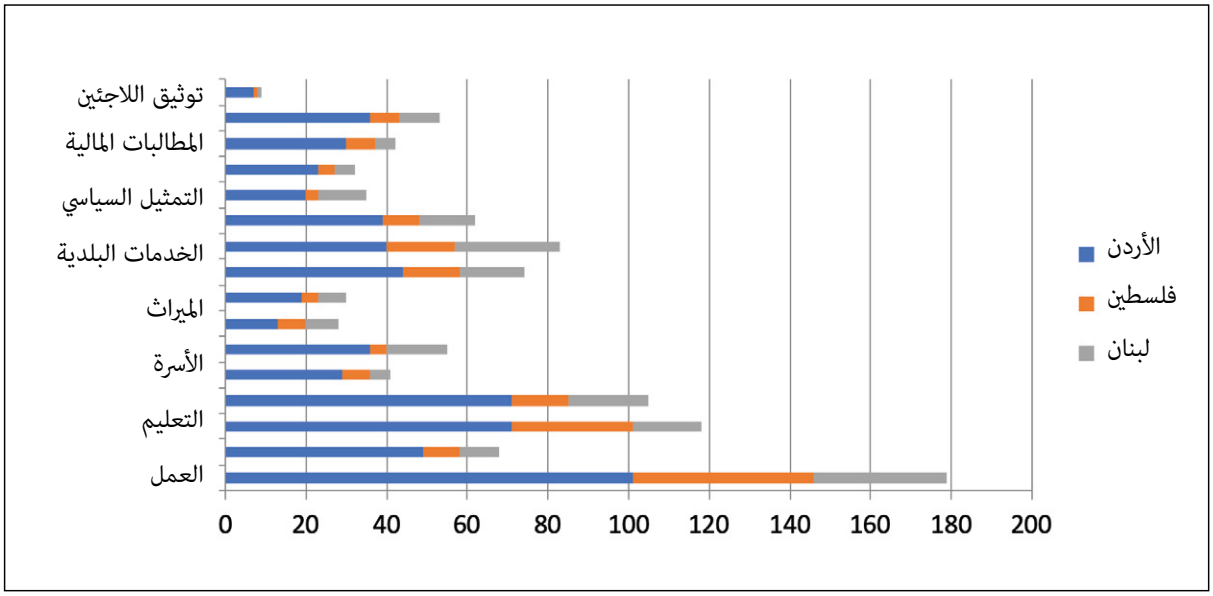

الشكل 7 الاحتياجات القانونية حسب بلد الإقامة

عند التصنيف **حسب العمر والموقع**، ظهرت علاقة عكسية بين العمل كأولوية والتعليم كأولوية أخرى عبر مختلف الفئات العمرية (الشكل 8)، فعندما بلغ الشباب سن الرشد، في الفئة العمرية 19-21 عاماً، أُعطيت أولوية مماثلة لكل من العمل والتعليم. ومع ذلك، تراجعت الأولوية النسبية للتعليم في الفئات العمرية الأعلى بينما ازدادت أولوية العمل، كما يتبين من المسافة بين الخطين في الشكل 8. وبالنسبة للمستجيبين في كل موقع، بلغ الفرق بين أولويات العمل والتعليم ذروته في مختلف الأعمار: ففي لبنان، أظهرت الفئة العمرية 25-28 عاماً الفجوة الأكبر في الأولوية بين العمل والتعليم، بينما في الأردن كانت الفجوة الأكبر ضمن الفئة العمرية 29-32 عاماً، أما في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فكانت الفجوة الأكبر في الفئة العمرية 22-24 عاماً. وبدأت أولوية التعليم بالازدياد مجدداً للشباب البالغة أعمالهم 33 عاماً فما فوق. ويؤكد هذا على الحاجة إلى تمكين الشباب من إدارة المسائل المرتبطة بالعمل إذ تصبح هذه الأمور ذات أهمية أكبر في حياتهم.

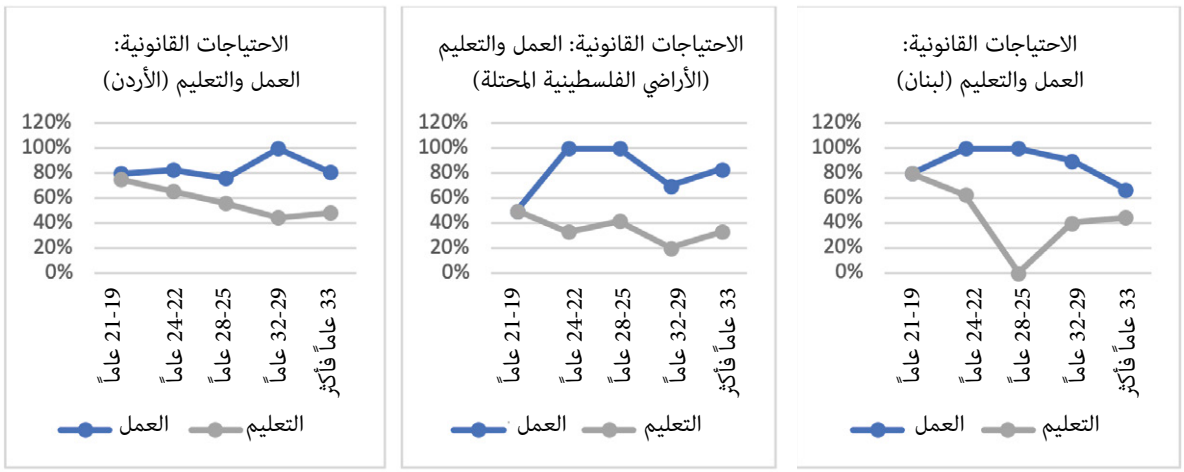

الشكل 8 الاحتياجات القانونية: العمل والتعليم حسب الفئة العمرية والموقع الجغرافي

الاحتياجات القانونية حسب النوع الاجتماعي

باختصار:

- منحت النساء الأولوية بشكل عام للقضايا ذاتها التي أعطاها الرجال
- يكمن الاختلاف الأكبر في منح النساء الأولوية للتعليم بمعدل أعلى من الرجال وبشكل ملحوظ، في حين منح الرجال الأولوية للسكن بمعدل أكبر من النساء و بشكل ملحوظ
- لوحظت اختلافات بسيطة فيما يتعلق بالقضايا الجنائية، والخدمات البلدية، وحرية التنقل التي ارتأى الرجال أنها تحتل الأولوية بمعدل أعلى إلى حد ما من النساء
- تأثرت النساء بشكل متفاوت بالمسائل القانونية المرتبطة بالأسرة

على الرغم من أنه لم يتم تمثيل النساء بالشكل الصحيح في العينة (نسبة أقل من الواقع الديمغرافي)، إلا أن التحليل السريع للبيانات يؤكد على أولويات الاحتياجات القانونية المذكورة آنفاً، مع عدم وجود أي تباين كبير بين النساء والرجال. ويظهر هذا أدناه (الشكل 9) حيث تتبع أولويات كل من الرجال والنساء مساراً مماثلاً، في حين تتمثل أبرز الفروق بين النساء والرجال في منح النساء الأولوية للتعليم بمعدل أعلى من الرجال بينما منحن السكن الأولوية بمعدل أقل من الرجال. وظهرت اختلافات صغيرة في مجالات أخرى، إذ أعطى الرجال الأولوية للقضايا الجنائية، والخدمات البلدية وحرية التنقل بمعدلات أعلى من النساء.

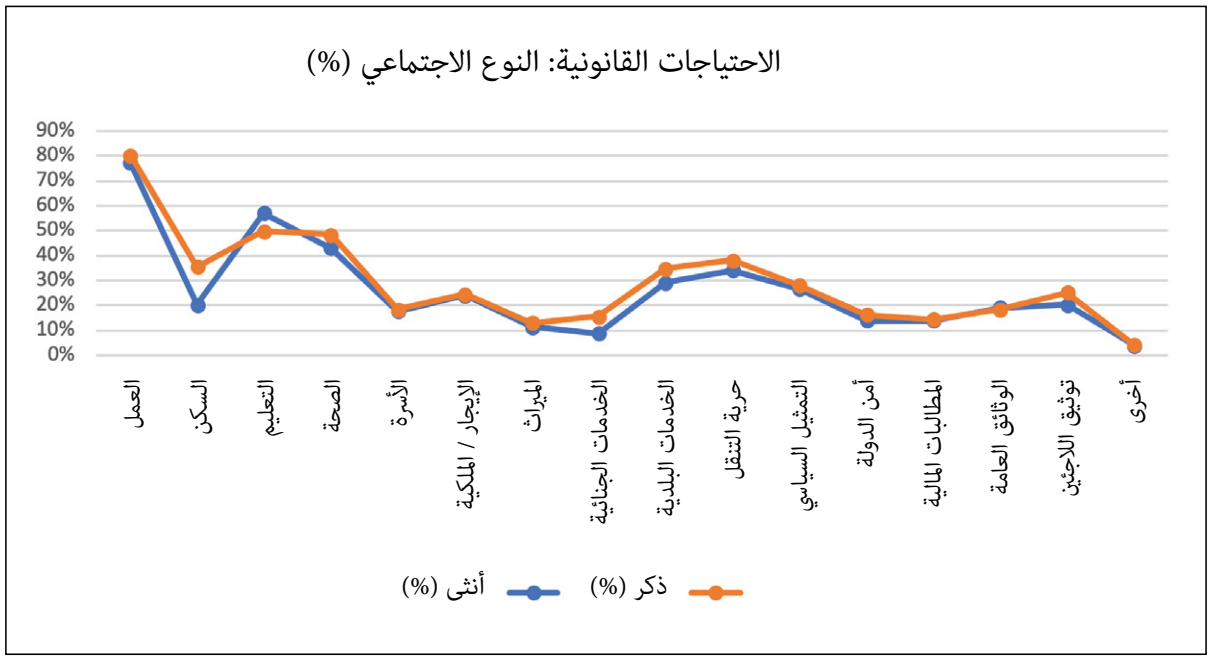

الشكل 9 الاحتياجات القانونية حسب النوع الاجتماعي

ومن الجدير بالذكر ، وكما هو مبين في الشكل 9، عدم تحديد أية فروق بين الجنسين فيما يخص القضايا المتعلقة بالأسرة. إلا أن وجهة نظر الاحتياجات القانونية المصنفة حسب النوع الاجتماعي تُظهر تأثّر النساء بالقضايا المرتبطة بالأسرة بشكل متفاوت. وأشارت النساء إلى تعرضهن إلى المشاكل التالية بمعدلات أعلى (غالباً ضعف المعدل) مقارنة بنظرائهن من الرجال: الطلاق، ومشاكل الإنجاب، والعنف المنزلي، وزواج الأطفال، وحضانة الأطفال والنفقة (الشكل 10).

ومن بين جميع أنواع القضايا القانونية المرتبطة بالأسرة، كانت الفئة الوحيدة التي فاق فيها عدد المستجيبين الذكور عدد الإناث هي تلك المرتبطة بالحصول على المعلومات المتعلقة بشؤون الزواج. ويعكس هذا حقيقة تأثر النساء بشكل متفاوت بقضايا مثل العنف المنزلي وحضانة الأطفال. وتدعم الإحصاءات الأخيرة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني هذا الاستنتاج إذ أشارت إلى أن أكثر من ثلث (37% من) الشابات المتزوجات أو اللاتي سبق لهن الزواج في الفئة العمرية 18-29 عاماً قد تعرضن للعنف المنزلي من قبل الزوج (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020). ويعد هذا الاكتشاف مؤشراً عاماً على أن الكيفية التي تصل بها المرأة إلى العدالة تقع في كثير من الأحيان في المجال «الخاص»، أي داخل المنزل وفيما يتصل بالزواج. ونتيجة لذلك، تؤثر أي من معيقات الوصول إلى العدالة في هذه المسائل بشكل متفاوت على النساء.

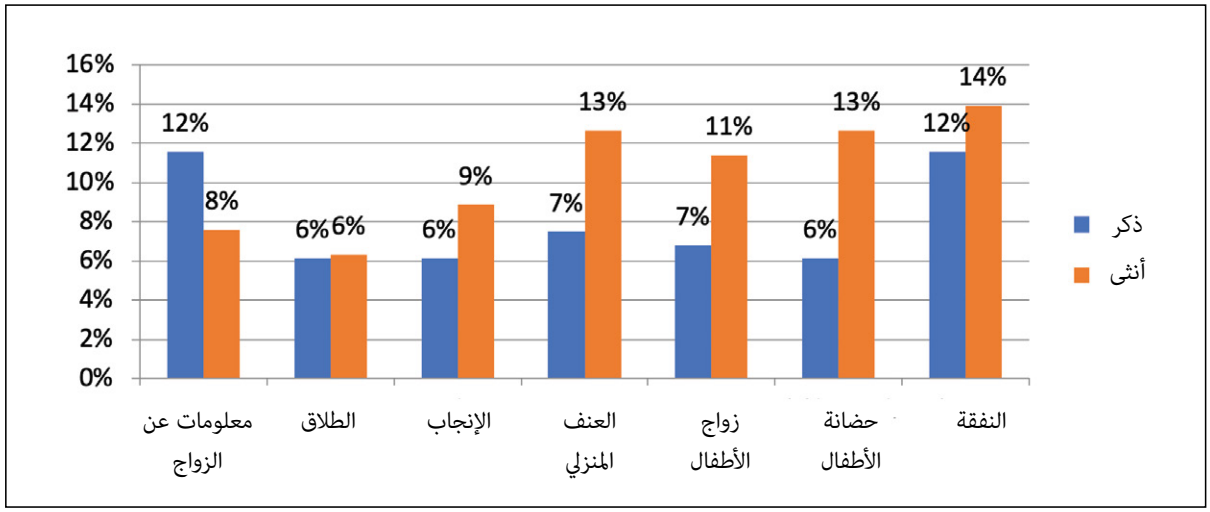

الشكل 10 المسائل الأسرية التي يواجهها الذكر والأنثى

3. خدمات المساعدة القانونية: وجهة نظر من جانب الطلب عليها

باختصار:

- تشير الردود إلى تصورات مختلطة حيال توفر الخدمات وجودتها
- بشكل عام، كان تصوّر الشباب لوجود حاجة أكبر للخدمات من واقع توفرها فعلاً. وينطبق هذا على جميع أنواع المساعدات القانونية، باستثناء المسائل المتعلقة بالأسرة
- في المسائل المتعلقة بالأُسرة، كانت هناك وجهة نظر مفادها أن توفر الخدمات أكثر قليلاً من الحاجة إليها، لكن هذه النتيجة قد تتأثر بحقيقة أن المرأة، وهي التي تتأثر بشكل متفاوت بالمسائل الأسرية، كانت أقل تمثيلاً في العينة

التوفّر: الاحتياجات غير الملبّاة

أشارت الأغلبية الساحقة من المستجيبين إلى الافتقار إلى المعرفة فيما يتعلق **بتوفّر** الخدمات في مناطقهم، بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الموقع الجغرافي. وكذلك، أبرزت النتائج أن الشباب الفلسطيني الذين يعيشون في المخيمات في المنطقة يواجهون احتياجات قانونية لم يتم التعامل معها أو تلبيتها بالشكل الكافي من خلال المستوى الراهن من تقديم الخدمات. وكانت هذه الاحتياجات غير الملبّاة أكثر حدة على وجه الخصوص فيما يتعلق بحق العمل، وحق التعليم، وحق الصحة وحق حرية التنقل. وينطبق هذا الأخير في الغالب في لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي الأردن كذلك ولكن بدرجة أقل.

وفي تحليل يقارن الاحتياجات القانونية المحددة مع التوفّر المتصور للخدمات، نجد الرؤية الهامة التالية وهي واقع أن الاحتياجات كانت أعلى من التوفّر المتصور للخدمات على الدوام (الشكل 11). ويتضح هذا في جميع الجوانب باستثناء المسائل الأُسرية، إذ يوجد تصور بتوفّر الخدمات بصورة أعلى قليلاً من الاحتياجات المحددة. ونظراً للنسبة المتدنية للنساء في هذه العينة، ولأن المرأة تتأثر بشكل متفاوت بالمسائل الأسرية، فمن المحتمل أن يكون لهذا الأمر تأثير على هذه النتيجة.

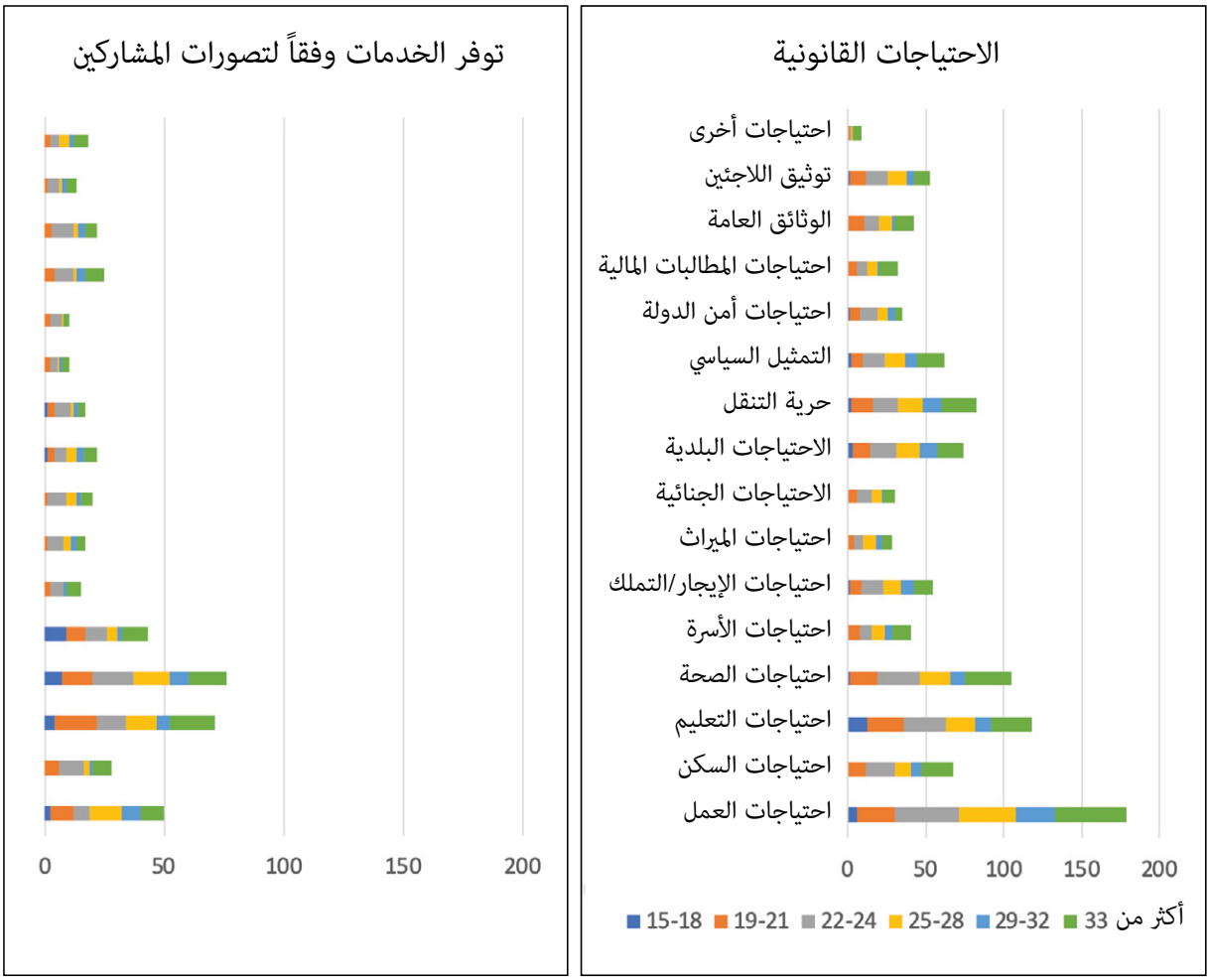

الشكل 11 الاحتياجات القانونية مقابل التوفّر المتصور للخدمات

الجودة والقدرة على تحمل التكاليف

ترتبط **جودة الخدمات** بشعور الشباب بكون الخدمات المتاحة قد ساعدت، وبشكل كافٍ، في تلبية احتياجاتهم القانونية. وكانت الجوانب التي أشار إليها المستجيبون بصفة عامة على أنها غير فعالة هي تلك المتعلقة بالسكن، والعمل والتوظيف، والصحة، والتعليم، والميراث والتمثيل السياسي.

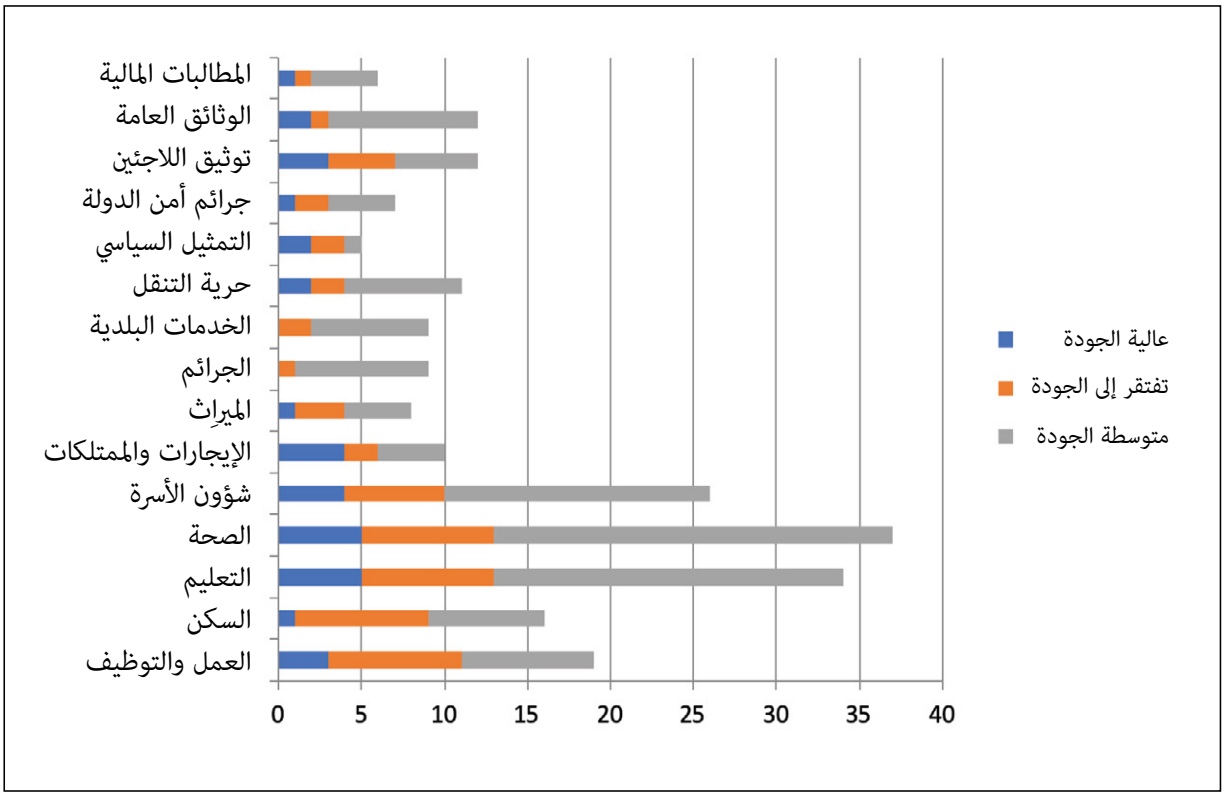

الشكل 12 مستوى الرضا فيما يتعلق بجودة خدمات المساعدة القانونية لكل فئة

وعند سؤال الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً عن **القدرة على تحمل تكاليف** الخدمات القانونية، فقد أكدوا ارتفاع تكلفة الرسوم بالنسبة للخدمات المقدمة في المجالات التالية: المطالبات المالية، والوثائق العامة وتوثيق اللاجئين، وجرائم أمن الدولة، والتمثيل السياسي، وحرية التنقل، والخدمات البلدية، والميراث، والإيجارات والممتلكات، والعمل والتوظيف، فيما عبر المستجيبون عن آراء متباينة فيما يتعلق بتكلفة الخدمات الأخرى. وأشار القليل من المشاركين إلى توفر بعض الخدمات القانونية المجانية في سبعة مجالات: جرائم أمن الدولة، والميراث، والإيجارات والممتلكات، وشؤون الأسرة، والصحة، والعمل والتوظيف، والتعليم، إذ كان هذا الأخير هو الخدمة المجانية الأكثر تكراراً. وأفاد المستجيبون من الفئة العمرية ذاتها بوجود تكاليف إضافية غير مباشرة كوسائل النقل، والتي تعد بسيطة في الغالب غير أنها تميل إلى أن تكون باهظة الثمن في بعض الأحيان. وفي كثير من الأوقات، جرت الإشارة إلى التكاليف الباهظة غير المباشرة بشكل متكرر بقدر الإشارة إلى تلك التكاليف البسيطة المباشرة. وبشكل عام، جرت الإشارة إلى التكاليف المباشرة بشكل متكرر بقدر الإشارة إلى التكاليف غير المباشرة.

ويبدو أن التصور بشأن تكلفة الخدمات القانونية يتطور مع التقدم في العمر. فقد صنف الشباب في الفئة العمرية 19-21 عاماً هذا التحدي ضمن الأقل أهمية، وأعطاه الشباب بين 22 و24 عاماً مستوى متوسطاً من الأهمية، فيما صنفه الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 25و28 عاماً كأولوية ثانية، وعلاوة على ذلك، فقد اعتبره المشاركون البالغون من العمر 33 عاماً فأكثر التحدي الأصعب إلى جانب الافتقار إلى المعرفة بالخدمات. وربما يعكس هذا الانتقال من مرحلة الطفولة إلى سن الرشد إذ يصبح الأفراد أكثر استقلالاً ومسؤولية من الناحية المالية خلاله.

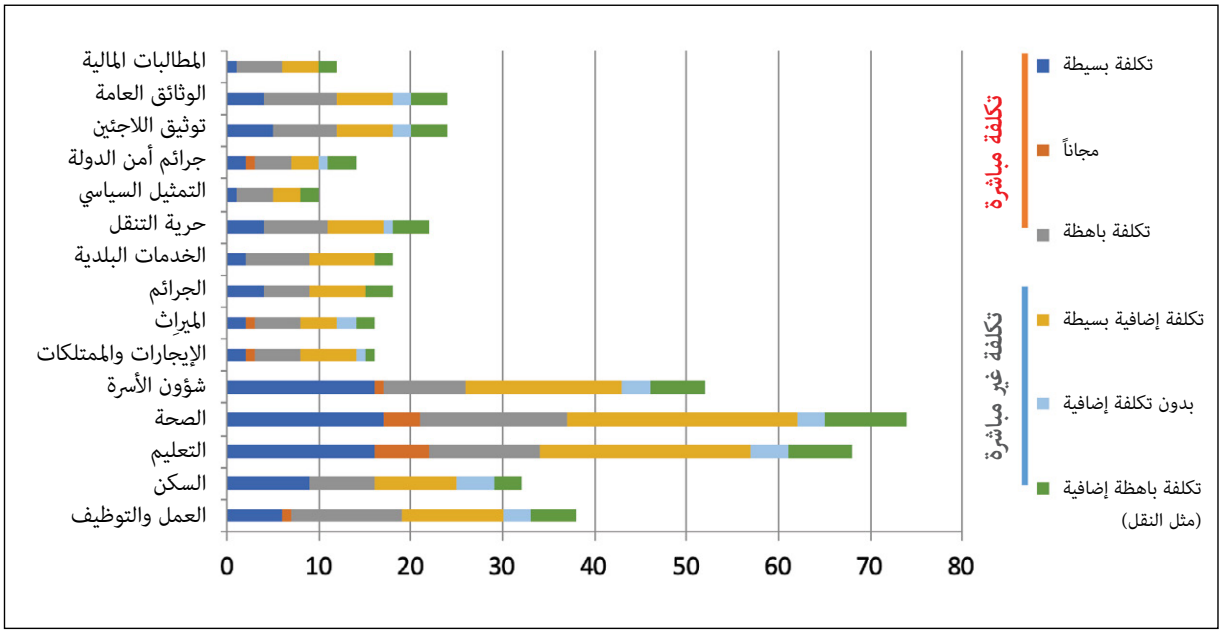

الشكل 13 مستوى الرضا فيما يتعلق بالقدرة على تحمل تكاليف خدمات المساعدة القانونية لكل فئة

المضي قُدماً

التوصية الأولى: تقديم خدمات المساعدة القانونية

يُعد توفير خدمات العون القانونية جزءاً أساسياً من تحسين إمكانية الوصول. لهذا السبب ولتحسين هذه الإمكانية، توصي لجنة سيداو بتقديم المساعدة القانونية، وتطوير برامج للتوعية الهادفة والموجهة، وتقديم المساعدة الفردية للنساء الأُميات وأولئك اللاتي يواجهن عوائق لغوية (لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 2015). لذا، ينبغي على المجتمع المدني أن يستمر في تقديم خدمات المساعدة القانونية الأساسية في المنطقة وتوسيعها إن أمكن. كما يجب أن يراعي تقديم الخدمات الفوارق بين الجنسين، مع ضمان عدم إهمال المسائل التي تؤثر في الغالب على المرأة، مثل القضايا القانونية المرتبطة بالأُسرة، إذ سيكون لها تأثير متفاوت إلى حد كبير على النساء.

التوصية الثانية: التثقيف القانوني والتمكين

حتى يتمكن الشباب من الوصول إلى خدمات المساعدة القانونية، ينبغي عليهم أولاً أن يكونوا على دراية بوجود مثل هذه الخدمات، ويعتمد هذا بدوره على قدرة أفراد المجتمع على تحديد احتياجاتهم وتصنيفها كـ«قانونية». لذا، ثمة حاجة لبذل جهود تثقيفية لتحسين الوعي القانوني بين الشباب. وتوصي منظمة النهضة (أرض) بتزويد الشباب بالمهارات المتخصصة من أجل تسهيل حالات الإحالة من مجتمعاتهم إلى مقدمي الخدمات، وهو ما يشمل تدريب الشباب على التفكير النقدي، ومهارات التنظيم والاتصالات، بالإضافة إلى إشراكهم في الحوار بشأن القضايا القانونية التي يواجهها الشباب في مجتمعاتهم. ونظراً لأن الاحتياجات القانونية لا تتواجد بمعزل عن غيرها بل كجزء من شبكة أكبر من الاحتياجات المتشابكة، فسيتم إشراك هؤلاء الشباب للتفكير بصورة شمولية حول كيفية تحديد الاحتياجات القانونية ضمن السياقات الاجتماعية والاقتصادية الأكبر. وكجزء من هذا، سيتم تدريب الشباب على تحديد المخاطر ونقاط الضعف في المجتمع من أجل التعرف على القضايا القانونية أو النفسية أو تلك المتعلقة بالحماية الاجتماعية، ولإحالة أفراد المجتمع إلى منظمة النهضة (أرض) أو مقدمي الخدمات الآخرين حسبما يكون الأمر مناسباً.

التوصية الثالثة: إدماج الشباب الفلسطيني

يُعد الشباب الذين أجرت منظمة النهضة (أرض) مقابلات معهم، واستطلعت آراءهم في الدراسة وعملت معهم بشكل متعاون مصدراً للموهبة العظيمة والطاقة والإمكانيات، إلا أنهم غالباً ما يواجهون معيقات تحول دون شمولهم في العمليات القانونية والاجتماعية والسياسية (منظمة النهضة (أرض)، 2020أ). وتدعو منظمة النهضة (أرض) إلى إدماج وتمثيل أكبر للشباب الفلسطيني في العمليات التي تؤثر عليهم، وهو ما يشمل اتباع نهج موجه نحو الشباب في البحث وجمع البيانات (منظمة النهضة (أرض)، 2020ج). ويجب على مقدمي الخدمات الاستمرار في إشراك الشباب في البحث وتصميم المشاريع وتنفيذها، مثلما جرى في هذه الدراسة. فمن خلال إجراء أبحاث حول الاحتياجات القانونية للشباب الفلسطيني، وبإشراك الفلسطينيين الشباب مباشرة في إعداد هذه الدراسة وتنفيذها، سعت منظمة النهضة (أرض) إلى الوفاء بالتزامنا بإعلاء أصوات الشباب الفلسطيني في المنطقة، إذ يمكن تحقيق التغيير الحقيقي عبر اتباع نهج شمولي وتشاركي.

المراجع

منظمة النهضة (أرض)، 2018أ. وصول المرأة إلى العدالة في الأردن: إطار البحث. متاح على:
https://www.ardd-jo.org/ar/Publications/womens-access-to-justice-a-framework-for-inquiry

منظمة النهضة (أرض)، 2018ب. نساء صامتات: واقع إشكالية التحرّش في مكان العمل. متاح على:
https://www.ardd-jo.org/ar/Publications/silent-women-an-ardd-report-on-harassment-in-the-workplace

منظمة النهضة (أرض)، 2020أ. تصورات وتجارب اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات في الأردن. متاح على: https://ardd-jo.org/ar/Publications/ardd-launches-the-needs-assessment-report-perceptions-and-experiences-of

منظمة النهضة (أرض)، 2020ب. أصوات اللاجئين الفلسطينيين الشباب في أنحاء الشرق الأدنى: المشاركة والتطلعات الاجتماعية والسياسية. متاح على:
https://ardd-jo.org/ar/Publications/ardd-marks-world-refugees-day-by-launching-voices-of-palestinian

منظمة النهضة (أرض)، 2020ج. موجز سياسة: تمكين اللاجئين الفلسطينيين الشباب من المشاركة الاجتماعية والسياسية. متاح على: https://ardd-jo.org/ar/Publications/ardd-launches-a-policy-brief-calling-for-enabling-social-and

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (2015) في تعليقها العام رقم 33 بشأن وصول المرأة إلى العدالة.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشباب. متاح على: http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3786

تيريسا مارشيوري (2015). إطار قياس الوصول إلى العدالة بما في ذلك التحديات المحددة التي تواجه المرأة. هيئة الأمم المتحدة للمرأة. عبر الإنترنت. متاح على: https://rm.coe.int/1680593e83

وزارة الشباب، 2019. الإستراتيجية الوطنية الأردنية للشباب (للأعوام 2019-2025). متاح على: http://moy.gov.jo/sites/default/files/jordan_national_youth_strategy_2019-2025_english_compressed_1.pdf

الأمم المتحدة، تعريف الشباب. متاح على: https://www.un.org/esa/socdev/documents/youth/fact-sheets/youth-definition.pdf

P.O.Box: 930560
Amman11193 Jordan
Tel: +962 6 46 17 277
Fax: +962 6 46 17 278
www.ardd-jo.org

ar_renaissance
ArabRenaissance

ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development